



الجمهورية التونسية

كلمة الوفد التونسي بالمؤتمر العربي الثاني حول الحد من مخاطر الكوارث

شرم الشيخ سبتمبر 2014

بسم الله الرحمان الرحيم

في بداية مداخلتني لا يفوتني أن أتوجه بإسمي وبإسم الوفد المرافق والحكومة التونسية بجزيل الشكر إلى جمهورية مصر العربية على حسن الإستقبال والاستضافة للمؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والجامعة العربية لدعمهم المتواصل للدول المتضررة من الكوارث وخاصة النامية منها.

أما بعد أيها الإخوة والأخوات :

إن تونس تعتبر من بين البلدان التي تواجه العديد من المخاطر الناجمة عن الكوارث والمرتبطة إما بالأخطار الطبيعية أو العوامل البشرية والتكنولوجية. ومن خلال ما تم إنجازه في إطار هيوغو 1 من منظومة معلومات وطنية حول الخسائر الناجمة عن الكوارث خلال الثلاثين سنة الأخيرة (1982-2013) "ديس إنفنتر" والذي تم من خلاله جمع وأرشفة الأضرار البشرية والمادية العامة والخاصة الناجمة عن الأحداث المتطرفة بكامل تراب الجمهورية ، وإتاحتها للجميع. التي مكنت من فهم أفضل للتأثيرات الحقيقية للكوارث من المنظور البشري والاقتصادي. ولقد تبين أن عدد الكوارث وخاصة الجفاف والفيضانات في ارتفاع متواصل خلال السنوات الأخيرة وكذلك الخسائر الناجمة عنها وذلك بالرغم من التطور

على الصعيد التكنولوجي والتنموي بالبلاد التونسية ويمكن أن يعود ذلك إلى مشاكل الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية.

كما أن التقرير الوطني الاول حول الوضع المؤسسي والتشريعي للحد من مخاطر الكوارث بتونس والذي تم إنجازه خلال السنة الحالية (2014) بالتنسيق مع مكتب الامم المتحدة للتنمية بتونس؛ بين تواجد العديد من التشريعات الجيدة للحد من مخاطر الكوارث لكنها إما غير متناسقة فيما بينها أو غير متكاملة، وهو ما يدعونا إلى ضرورة تحيين بعض القوانين أو وضع بعض القوانين الجديدة التي تتماشى مع متطلبات الوضع الراهن للبلاد.

وللعمل على حل هذه المشاكل وغيرها فإن تونس تنتظر من المنظمات العالمية وخاصة من إطار عمل هيوغو2 في مرحلته الثانية ما بعد 2005 (الذي ستلتزم تونس بمختلف بنوده إن شاء الله) على:

1/ العمل على اعتماد سياسة للوقاية وإدارة المخاطر لضمان التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي: دمج الحد من المخاطر في تخطيط الاستثمارات العامة، والتنمية الحضرية والريفية، واستخدام الأراضي وإدارتها، و الحماية الاجتماعية.

2/ تحسين آليات الحوكمة والمساءلة للحد من مخاطر الكوارث: إنشاء آلية وطنية وإقليمية (شبكة وطنية وإقليمية بشأن الحد من مخاطر الكوارث) للتنسيق من خلال اعتماد نهج الصبغة التشاركية. وستعمل تونس على تشريك جميع الوزارات الرئيسية (بما في ذلك: المالية، والتخطيط الخ ..) والمجتمع المدني وأصحاب القرار في السلطة لإيلاء

اهتمام خاص لدمج الحد من مخاطر الكوارث بشكل أفضل في سياسات التنمية؛

3/ تعزيز اللامركزية وتعزيز القدرات المحلية؛ وستعمل تونس على الإلتزام بذلك خاصة وأن الدستور التونسي الجديد يضمن ذلك.

4/ الأخذ بعين الاعتبار عددا من المخاطر والمخاوف الناشئة، بما في ذلك المخاطر التكنولوجية والبيئية والتي تعتبر من أولويات المجتمع المدني اليوم؛ و توفير استراتيجيات وطنية لتمويل المخاطر (أ) صندوق دعم يخصص للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني والمحلي، (بما في ذلك الوقاية) و (ب) تعزيز آليات التمويل؛

5/ الإعتماد على منهجية لمجابهة الكوارث تعتمد على أساس حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الأمن للمواطنين ذوي الدخل المحدود والأكثر عرضة لمخاطر الكوارث، بالإضافة إلى الحد حق النفاذ إلى المعلومة لتعزيز التأهب والوقاية.

6/ الأخذ بعين الاعتبار عوامل عدم الاستقرار والصراع داخل وبين الدول، الأمر الذي يؤدي إلى الهجرة والنزوح بين وداخل الدول وهو مما يجعل هذه المجتمعات أكثر هشاشة وعرضة للمخاطر الناجمة عن الكوارث، وتدعو تونس إلى إعطاء الأولوية إلى الدول المتضررة من هذا المشكل وكذلك الدول التي تمر بمرحلة إنتقال ديمقراطي .

أيها الحضور الكرام إن تونس تدعو الأخذ بعين الإعتبار النقاط السابق ذكرها سواء بإطار عمل هيوغو 2 ما بعد 2015 وكذلك بالمبادرات الدولية الأخرى سواء من الجامعة العربية أو غيرها.

هذا بالإضافة إلى ضرورة الإستفادة من الممارسات الحسنة التي تمت ببلدان العالم العربي وتحفيز الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الخاصة والعمومية في مجال الحد من مخاطر الكوارث على غرار وجود قانون بتونس يمكن من إعطاء إمتيازات جبائية للشركات والمؤسسات التي تقوم ببرامج عمل في مجال الحد من مخاطر الكوارث. كما ندعو إلى الإستغلال الأمثل للتكنولوجيات الحديثة مثل منظومات الجغرفة الرقمية والإستشعار عن بعد (الذي يبقى محدود في العالم العربي بالرغم من انخفاض تكلفتها) ويمكن إحداث قاعدة معلومات محينة حول الكوارث بالعالم العربي تمكن من دراسة أشمل وعلى صعيد عربي لبعض الظواهر مثل التصحر وندرة المياه. وكذلك نرى من الضروري إحداث رقم موحد للنجدة بالعالم العربي كما هو الشأن في أروبا (الرقم 112) والولايات المتحدة الأمريكية (الرقم 911).

شكرا على الاستماع

الهادي السهيلي ممثل الوفد التونسي

وزارة التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة

(الإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة)